

مشكلة الهجرة في الولايات المتحدة





عن المؤلف



كيفن كيني

كيفن كيني: أستاذ التاريخ في جامعة نيويورك. له عدد من المؤلفات عن الهجرة والتاريخ العرقي.

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية اليوم الهجرة مسألة فيدرالية. ومع ذلك، وعلى الرغم من سمعة أمريكا بأنها «أمة من المهاجرين»، فإن الدستور صامت بشأن قبول الأجانب واستبعادهم وطردهم. ويعاين الكتاب تاريخ الهجرة وإشكالياتها وامتداداتها إلى الوقت الراهن.

قبل الحرب الأهلية، لم تلعب الحكومة الفيدرالية الأمريكية أي دور تقريباً، في تنظيم الهجرة، حيث وضعت كل ولاية شروطها الخاصة لتنظيم حركة المهاجرين والسود الأحرار، والأشخاص المستعبدين. وبإصرارها على أن من حقها والتزامها حماية الصحة العامة والسلامة العامة، أصدرت كل ولاية قوانينها الخاصة التي تحظر وصول المدانين الأجانب، وطلبت من ربان السفن تقديم تعهدات أو دفع ضرائب للركاب الذين قد يصبحون عبئاً على المجتمع، وأمرت بترحيل المهاجرين الفقراء، وحجر الركاب الذين يحملون الأمراض المعدية، واستبعاد، أو طرد السود الأحرار، وحبس البحارة السود.

يحاول الكتاب أن يوضح كيف أثرت هذه القوانين في الأجانب، وساهمت في رسم سياسة الهجرة في الولايات المتحدة، ويقدم تفسيراً جديداً لأمريكا القرن التاسع عشر، مركزاً على أن وجود العبودية وإلغاءها وموروثاتها كانت أساسية لظهور سياسة الهجرة الوطنية، ففي القرن الذي تلا الثورة الأمريكية (بين عامي 1765 و1783)، سيطرت كل ولاية على التنقل داخل حدودها وعبرها، وفرضت قواعدها الخاصة لعضوية المجتمع. وطوال حقبة ما قبل الحرب، كان المدافعون عن العبودية يخشون أنه إذا سيطر الكونغرس على الهجرة، فيمكنه أيضاً تنظيم حركة السود الأحرار وتجارة الرقيق بين الدول. وأدت الحرب الأهلية وإلغاء العبودية إلى إزالة العقبات السياسية والدستورية أمام سياسة الهجرة الوطنية التي كانت موجهة في البداية إلى المهاجرين الصينيين. وظل القبول هو القاعدة بالنسبة للأوروبيين، لكن تم استبعاد العمال الصينيين من خلال تقنيات التسجيل والعقاب والترحيل التي استخدمت لأول مرة ضد السود الأحرار في الجنوب قبل الحرب. ولتبرير هذه الإجراءات، قضت المحكمة العليا بأن سلطة الهجرة متأصلة في السيادة الوطنية ولا تتطلب أي تبرير دستوري. يشير مؤلف الكتاب إلى أن الحكومة الفيدرالية لا تزال مستمرة في السيطرة على عمليات القبول والاستبعاد حتى اليوم، في حين تراقب بعض الولايات المهاجرين وتعاقبهم، وتوفر ولايات أخرى ملاذاً لهم. وترفض التصرف كعملاء لإنفاذ القانون الفيدرالي.

ومن خلال الكشف عن الأصول المتشابكة لمراقبة الحدود والسجن والترحيل، يلقي المؤرخ البارز، كيفن كيني، الضوء على تاريخ العرق والانتماء في أمريكا، فضلاً عن التوترات المستمرة بين الدولة والسلطة الفيدرالية بشأن الهجرة. يقول: «أدت الحرب الأهلية وإلغاء العبودية إلى إزالة العقبات أمام سياسة الهجرة الوطنية. وأعلنت المحكمة العليا في قضيتين نظرت فيهما في عام 1875، هيندرسون ضد نيويورك وتشلي لونج ضد فريمان، أن عصر سيطرة الدولة على الهجرة قد انتهى. ومع ذلك، سيكون من الخطأ الاعتقاد أنه في غياب العبودية، كان الكونغرس سينظم - فضلاً عن تقييد - الهجرة الأوروبية في وقت سابق. وسيراً على النموذج الذي وضعت كل ولاية، ربما استبعد الكونغرس الوافدين الجدد

الضعفاء، تماماً كما فعل عندما أقر أول قانون عام للهجرة في عام 1881. ودعا بعض أتباع القومية الوطنية في حقبة ما قبل الحرب الكونغرس إلى تمديد فترة الانتظار للحصول على الجنسية أو تنظيم هجرة الفقراء، ولكن من دون جدوى. وكان القبول هو المعيار بالنسبة للأوروبيين، وظل كذلك حتى عشرينات القرن الماضي. وعلى الرغم من أن إلغاء العبودية مهد الطريق لظهور سياسة هجرة وطنية، إلا أنها لم تكن حتمية، كان المحفز هو وصول أعداد كبيرة من المهاجرين من الصين إلى الولايات المتحدة. وابتداءً من سبعينات القرن التاسع عشر، استبعدت الحكومة الفيدرالية العمال الصينيين لأسباب مناهضة للعبودية، ونشرت تقنيات التسجيل والعقاب والترحيل التي استخدمت لأول مرة للشرطة لتحرير السود في جنوب ما قبل الحرب. ولتبرير هذه الإجراءات، قضت المحكمة العليا في قضية الاستبعاد الصيني لعام 1889 بأن سلطة الحكومة الفيدرالية على الهجرة متأصلة في السيادة الوطنية ولا تتطلب أي تبرير دستوري.

اختلافات في سياسات الهجرة

أرست أجيال من المؤرخين السرد الكلاسيكي للهجرة – الانفصال عن الوطن، والتكيف في بلد مضيف جديد، والحراك الاجتماعي التصاعدي، والاندماج النهائي – في وقت توقع فيه معظم الأمريكيين بثقة أن بلدهم ينمو ويزدهر. وكتب هؤلاء المؤرخون في الأغلب عن الهجرة من تسعينات القرن التاسع عشر حتى عشرينات القرن الماضي. ويعلق المؤلف على ذلك قائلاً: «تطلبت الفترات التي سبقت هذه الحقبة الكلاسيكية وبعدها مقارباتها الخاصة. والمؤرخون اليوم، الذين يعيشون في عصر يسوده عدم المساواة والشعور بالانحدار، ويركزون في كثير من الأحيان على الأشكال الراسخة للعنصرية التي عانى منها المهاجرون الأفارقة، ومن أمريكا اللاتينية، حيث أدت الحرب الأهلية وإلغاء العبودية إلى إزالة العقبات السياسية والدستورية أمام سياسة الهجرة في القرن العشرين، وما بعده، قد تجاهلوا بحق نماذج الاستيعاب القديمة.

«كما اختلف القرن السابق لإعادة الإعمار اختلافاً جذرياً عن عصر جزيرة إليس

ويرى أنه «يجب أن يدرس أي فهم لهذه الفترة السابقة الهجرة الأوروبية والأصلانية (قومية قائمة على رهاب الأجانب) في نفس السياق التاريخي مثل تاريخ الأمريكيين من أصل إفريقي وتاريخ الأمريكيين الأصليين. إن ربط هذه التواريخ التي عادة ما يتم سردها بشكل منفصل، يكشف عن أسس مراقبة الحدود في الوقت الحاضر، والحبس، والترحيل والتوتر المستمر بين سيادة الدولة والسيادة الفيدرالية في سياسة الهجرة». ويشير إلى أن الولايات والمدن تلعب اليوم دوراً ذا حدين في سياسة الهجرة، اعتماداً على موقعها وسياستها. وتسيطر الحكومة الفيدرالية على القبول، لكن الولايات والمدن تواصل تنظيم حياة المهاجرين بمجرد دخولهم البلاد. تمرر العديد من الولايات القضائية المحلية قوانين تقيد وصول المهاجرين إلى الرفاهية العامة، والتعليم، ورخص القيادة، والتوظيف، إلى جانب تدابير تعزز التعاون مع سلطات إنفاذ القانون الفيدرالية. ومع ذلك، يقوم آخرون بتمرير قوانين مؤيدة للهجرة تسهل الوصول إلى جميع المزايا والتعليم والعمل. ويوفر البعض ملاذاً ضد المراقبة الفيدرالية، ويكمل الجهود الشعبية للمنظمات الدينية وغيرها من النشطاء. ويرتبط تقليد حقوق الولايات في التاريخ الأمريكي ارتباطاً وثيقاً بالعنصرية. ومع ذلك، مثلما سنت الولايات التي سبقت الحرب قوانين الحرية الشخصية لمقاومة قوانين العبيد الهاربين، ترفض السلطات القضائية المحلية في جميع أنحاء الولايات المتحدة اليوم العمل كوكلاء لإنفاذ الهجرة الفيدرالية ولعب دور حيوي في حماية حقوق المهاجرين. ويشير هذا الاتجاه إلى إحياء السيادة المحلية، ليس كاستقلالية عن الحكومة الوطنية فقط، ولكن كقوة موازنة للسلطة الفيدرالية والتزام مؤكد برفاهية جميع السكان. وبالنظر إلى القضايا المطروحة، تظل المناقشات حول

الهجرة عندما كانت الولايات المتحدة (جمهورية تملك العبيد) ذات أهمية حاسمة لفهم الحاضر.

تعارض القوانين المحلية والفيدرالية

يوضح هذا الكتاب كيف شكّل وجود العبودية والغاؤها وموروثاتها سياسة الهجرة أثناء انتقالها من المستوى المحلي إلى المستوى الفيدرالي، على مدار القرن التاسع عشر. وبذلك، فإنه يكشف عن الأصول المتشابكة لسياسات الهجرة الوطنية التي نأخذها اليوم كأمر مسلم به. يقول المؤلف: «على الرغم من أن الحكومة الفيدرالية لم تنظم القبول قبل الحرب الأهلية، إلا أنها سيطرت على ثلاثة أنواع أخرى من حركة السكان التي تتقاطع مع الهجرة بطرق مهمة: عودة العبيد الهاربين، وإبعاد السود الأحرار في الخارج، وطرد الأمريكيين الأصليين إلى داخل القارة. ويشترط بند العبيد الهاربين في دستور الولايات المتحدة أن الأشخاص «المحتجزين للخدمة» الذين هربوا من العبودية يجب «تسليمهم بناء على مطالبة الطرف الذي يستحق هذه الخدمة أو العمل». وأقر الكونغرس تشريعاً لهذا الغرض في عام 1793، لكن في بريجن بنسلفانيا (1842) اعتبرت المحكمة العليا الاستعباد جناية. واستجابت الولايات الشمالية بإصدار قوانين «الحرية الشخصية» الأكثر صرامة لحماية السود الأحرار والعبيد الهاربين، بينما طالب مالكو العبيد الجنوبيون بتشريع فيدرالي أقوى لتأمين حقوق ملكيتهم. وأصدر الكونغرس بعد ذلك قانوناً جديداً كاسحاً في عام 1850، يسمح للمستعبدين، أو وكلائهم، باعتقال الهاربين المشتبه فيهم وعرضهم على مجموعة واسعة من المسؤولين الذين أصدروا شهادات الإبعاد. لم يُسمح لأي هارب بالإدلاء بشهادته في أي محاكمة أو جلسة بموجب هذا القانون. مع نظام الترحيل القسري والتعسفي، وعدم اتباع الإجراءات القانونية الواجبة أو الرقابة القضائية، وضع قانون العبيد الهاربين لعام 1850 آلية لترحيل المهاجرين التي تم إدخالها على المستوى الفيدرالي في حقبة ما بعد الحرب

السيطرة على تنقل المهاجرين

يشرح هذا الكتاب كيف ظهرت سياسة الهجرة الوطنية في سياق العبودية. وتعين الفصول الأربعة في الجزء الأول «ولايات سيادية»، التوترات بين السلطات المحلية والفيدرالية قبل الحرب الأهلية. واصطدمت قوانين الولاية التي تنظم تنقل الأجانب والسود الأحرار مع سلطة التجارة الفيدرالية، وسلطة إبرام المعاهدات للولايات المتحدة، وامتيازات وحصانات المواطنين السود. وعند النظر في هذه القوانين، تعاملت المحاكم المحلية والفيدرالية مع سلسلة من القضايا المرتبطة بها: الضرائب على مستوى الولاية للفقراء المهاجرين، وتجارة الرقيق بين الولايات، وحركة السود الأحرار داخل وبين الولايات، وطبيعة المواطنة، وحقوق الملكية لمالكي العبيد، وعودة العبيد الهاربين. واستطاعت الحرب الأهلية وإعادة الإعمار حلّ مشكلة الهجرة في «جمهورية تملك العبيد». وتركز الفصول الثلاثة في الجزء الثاني بعنوان «الهجرة في عصر التحرر» على تطوير سياسة فيدرالية قائمة على مطالبة جديدة بالسيادة الوطنية. ومع إبطال قوانين الهجرة الخاصة بكل ولاية، أدرك أنصار التقييد أن الحكومة الوطنية يمكن أن تستبعد الأجانب بشكل أكثر فاعلية من الولايات نفسها.

واستبعد الكونغرس المومسات والعمال الصينيين، مع إدخال آليات جديدة قاسية للتسجيل والعقاب والترحيل. وأيدت المحكمة العليا سلطتها للقيام بذلك كخاصية للسيادة الوطنية

ويعلق المؤلف هنا بالقول: «يتعامل المؤرخون مع السيادة على أنها مطالبة متنازع عليها للسلطة بدلاً من كونها شكلاً من أشكال السلطة التي يمكن تحديدها مسبقاً. ولا يمكن فهم السيادة بهذا المعنى بشكل مجرد فقط، في سياقاتها الخاصة والمتطورة. وكانت الادعاءات بالسلطة على الهجرة دائماً مشروطة وديناميكية. لقد كانت جزءاً من نقاش

سياسي ودستوري مستمر، ومجموعة من الأسئلة والأجوبة حول من له الحق في السيطرة على الحدود، والتنقل، والولاء السياسي، والعضوية المجتمعية في عصور العبودية والتحرر. وتضع عملية تشكيل الدولة المطالب السيادة موضع التنفيذ من خلال بناء المؤسسات الإدارية وتشغيلها، لكن التركيز هنا ينصب على الحجج حول السيادة التي تبرر «القوانين والسياسات والعمل السياسي».

ينصبّ التركيز الأساسي في جميع أنحاء هذا الكتاب على منطق السيادة والعرق، كما تم التعبير عنه في الآراء والقرارات القضائية والمناقشات التشريعية والقوانين والتقارير الرسمية. ويعاين الكتاب الأفكار والقوانين والسياسات التي استخدمت لتبرير السيطرة على تنقل المهاجرين والسود. ولهذا السبب، تركّز الحجة الأساسية على التعبير عن القوة بدلاً من المقاومة. وفي حين أن معظم ما يطرحه المؤلف هو عبارة عن تاريخ اجتماعي «من الأسفل إلى الأعلى»، فإن هذا الكتاب الحالي يتخذ نهجاً تنازلياً إلى حد كبير نظراً لطبيعة المشكلة التي يسعى إلى تفسيرها. فالسود والمهاجرون، كما أوضح العديد من المؤرخين، خلقوا حقوقاً وتحديد المواطنة لأنفسهم في القرن التاسع عشر، واتخاذ الإجراءات القانونية، وكتابة الالتماسات، وتنظيم الاجتماعات والاحتجاجات. وبذلك، واجهوا قناعات راسخة بعمق حول التفوق العنصري للبيض التي نشأت خلال العبودية والغزو. يستكشف الكتاب أصول هذه القناعات في محاولة لشرح القوة الرهيبة التي كان الناس يقاومونها

ولأسباب مماثلة، يعاين الكتاب القوانين كما ناقشتها وكتبتها الهيئات التشريعية، وكما فسرتها المحاكم، أكثر من القوانين المطبقة في الممارسة. ويركز الكتاب على الأفكار والسياسات التي أدت إلى ظهور هذه القوانين وبدرجة أقل على تنفيذها كسياسة. ويختلف هذا النهج عن الأكاديمي الذي ركز على التاريخ المؤسسي والاجتماعي لسياسة الهجرة، لكنه يكمله أيضاً. وأظهر مؤرخون حديثون كيف أن ممارسات الإنفاذ اليومية من قبل المسؤولين المحليين على الأرض غالباً ما تتباعد - لمصلحة المهاجرين أو على حسابهم - عن القوانين والسياسات الموضوعة على المستوى المركزي. ويركز المؤلف هنا على الحجج القانونية والسياسية التي أدت إلى ظهور هذه القوانين والسياسات، من أجل توضيح من ادعى امتلاك السلطة على التنقل، وعلى أي أساس. وبذلك يساهم الكتاب في فهم متكامل للتاريخ الاجتماعي والقانوني والسياسي للتنقل والسيادة في الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر

ترجمة وعرض:

نضال إبراهيم